المحاضرة التاسعة

النموذج التنموي التركي

في أول زيارة لي إلى تركيا عام2013، التقيت أستاذ بالجامعة الحكومية في إسطنبول، فكان لي حديث معه باللغة الفرنسية، أين تساؤل عن سبب تزايد الوافدين الجزائريين إلى تركيا من مختلف الفئات والأعمار، وما كان يهمه هم فئة الأساتذة، أين قدم فرضيته على أننا نحن الجزائريين نعتبر تركيا دولة أوروبية ومتقدمة، وهي شبيهة بالدول الأوروبية، ولا تضع قيود للزيارة كتلك التي تضعها الدول الأوروبية، فكان جوابي له مفاجئا وصادما، لأنه عكس ما كان يعتقده أو يفترضه أو ينتظره؛ لقد قلت له أن غالبية الجزائريين يعتبرون تركيا امتدادا للثقافة الإسلامية، بل هي دولة تعكس وتمثل الثقافة الإسلامية واحد الدول التي مثلت المسلمين تمثيلا جيدا لقرون عديدة (الدولة العثمانية) كما أنها الآن نموذج يحتذى به في التقدم والتنمية لبقية الدول العربية والإسلامية. إن نظرتنا لتركيا باعتبارها امتداد للدول الإسلامية وللموروث الحضاري والثقافي الإسلامي، يختلف عن موقف الأتراك أنفسهم لهذه النظرة، إذ ربما رسموا قطيعة بين ماضيهم وحاضرهم، وهذا ما استنتجته من خلال تلك المقابلة. لكن ما يهمنا في هذه المحاضرة هو الجانب التنموي لدولة كانت تقترب من اقتصاديا وثقافيا من الكثير من الدول العربية التي لا تزال متخلفة.

ويوجد اختلاف حول مفهوم موحد للنموذج التركي وتحديد مكوناته وعناصره الأساسية، لكن يُتفق في الغالب أن تكريا نموذج لاعتبار توافق ورواج العلمانية داخل مجتمع مسلم، الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية في دولة كانت للمؤسسة العسكرية فيها الكلمة الفصل، الموازنة بين التوجهين الغربي والشرقي، الاندفاعية الاقتصادية...إن تركيا

استطاعت أن تحقق ما اعتبره الناس مستحيلا، ألا وهو التوازن بين الإسلام والديمقراطية والمعاصرة، فحكومة حزب العدالة والتنمية أثبتت أن الشخص المتدين يمكنه حماية فكرة العلمانية، وحزب العدالة والتنمية ليس حزبا للمتدينين فقط لكنه حزب غالبية الأتراك، إننا نقف ضد القومية العرقية، والإقليمية الضيقة، والتعصب الديني، فتركيا بديمقراطيتها يمكن اعتبارها مصدر إلهام لبقية العالم الإسلامي...-أردوغان-" [1]

لقد ارتبط ذكر تركيا في الوقت الحالي بذكر قائدها اردوغان والنجاحات الاقتصادية والاقلاع التنموي الذي تشهده تركيا على مختلف الأصعدة، بعدما كان ذكرها قبل ثلاث عقود خلت يشير إلى التراث الإسلامي والدولة العثمانية ومآسي سقوطها (1923) وتقسيم تركة الرجل المريض، كما أن ذكر تركيا في القرن العشرين ارتبط بتأسيس الدولة الحديثة تحت قيادة مصطفى كمال أتا ترك، ارتبط أيضا بحكم العسكر وتبني العلمانية، بكثير من الوهن الاقتصادي والتنموي بصفة عامة.

"تبلغ مساحة تركيا 580.780 كم ^{2} ويقع 97 % منها في قارة أسيا والباقي في أوروبا، يطل غرب تركيا على بحر ايجة وجنوبها على البحر المتوسط وسوريا وقبرص وشمالها على البحر الأسود .كما يبلغ عدد سكان تركيا حوالي 83.6 مليون نسمة سنة 2020، يشكل الأتراك أكبر تشكيلة عرقية للسكان حوالي 66 % يليهم الأكراد 30 % ثم الزازا 2 % ثم العرب 1 % الشركس 0.5 % والجورجيون 0.5 %وهناك أقليات أخرى: أرمن، يونان وآشوريون . ومن هنا تتضح الأهمية الجغرافية لتركيا حيث تتوسط قارات العالم الثالث آسيا، أوروبا، وإفريقيا وتقع في قلب المجال الجغرافي المسمى "أوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في قلب العالم الأمر الذي يؤهلها ألن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي ، وهي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت وتحدها ثماني دول ما يتيح

[1] مراد شحماط، مرجع سابق، ص92. بتصرف.

لها اختيار سياسات أو تحالفات، كما تحيطها المياه من ثالث جهات وتسيطر على ممرين مائيين".[1]

أولا-التنمية البشرية في تركيا:

في نظرية التكنولوجيا والتجارة الخارجية للخبير الاقتصادي دونالد كيسنج يؤكد أن تطور القطاعات الصناعية و الزراعية والخدماتية و بالتالي حجم الصادرات يتعلق بحجم إنفاق الدولة على مواضيع البحث والتطوير وأيضا تحسين مستوى معيشة الأفراد مما يؤدي إى انتاج أيدي عاملة تلعب دورا كبيرا في تقديم مستوى جيد وواضح من التنمية الشاملة, ويشير أيضا في نظريته إلى أن العلاقة بين الأيدي العاملة النوعية وبالتالي التنمية الشاملة والبحث والتطوير هي علاقة طردية تحدد الخطوات اللازم تحقيقها في كل دولة تسعى إلى تحقيق مستوى ملحوظ من النمو والتنمية.

وضعت الحكومة التركية عددا من السياسات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية , حيث زادت ميزانية المؤسسات الخاصة بهذا المجال ، مثل مؤسسة تركيا للأبحاث التكنولوجية والعملية توبيتاك ومركز مرمرة للأبحاث و ذلك كله في إطار رؤيتها الاستراتيجية 2023، حيث أنشأت مراكز أبحاث متعددة المجالات وزادت من مستوى استخدام الإعلام وذلك من خلال إعداد العديد من الأفلام والبرامج التي تساعد على توعية المجتمع، وعملت الحكومة التركية أيضا على تأمين الكثير من فرص التعليم المجاني في المرحلة الجامعية ورفع مستوى العناية بالصحة, وتأمين فرص أكبر للاتصال بالإنترنت من قبل أكبر عدد ممكن من المواطنين، وغيرها العديد من السياسات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية.

---

[1] سمير سبيتان: ***تركيا في عهد رجب طيب اردوغان***، الجنادرية للطبع والتوزيع، الأردن، 2012، ص54.

وفي نفس السياق، أوضح باحث اقتصادي في أمور التنمية بأن بلدان العالم المتقدمة توجهت نحو التنمية البشرية، وذلك بعد الأبحاث الكثيرة التي أقيمت على أيدي العديد من الباحثين الاقتصاديين المرموقين في أميركا، والتي بينت بأن الولايات المتحدة الأمريكية ليست قوة اقتصادية في العالم بسبب مصادرها الأولية اللازمة لعمليات الصناعة التحويلية, ولكن بسبب الموارد البشرية المبدعة التي تؤمن لها سلع مميزة وبأسعار عالية وذلك في المرحلة الأولى التي تسمى السلعة الجديدة، و أكد أن هذه الابحاث قد عملت قفزة نوعية في مفهوم التطور الاقتصادي، حيث أصبحت غالب الدول المتقدمة تهتم بتطوير الموارد البشرية في الدرجة الأولى وذلك لتحقيق التقدم الذي تخطط له.[1]

وحلت تركيا في المرتبة 59 بين 189 دولةً وإقليمًا من حيث التنمية البشرية، حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الصادر في 9 ديسمبر الجاري، وصُنّفت في فئة "تنمية عالية جدًا" لأول مرّة حسب دراسة أجريت في عام 2018.كما سجّلت تركيا 0.806 في مؤشر التنمية البشرية، ليرتفع وفقًا للتقرير الأممي من 0.579 في عام 1990.

ويعد مؤشر التنمية البشرية مقياسًا موجزًا لتقييم التقدم طويل الأجل في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية: حياة طويلة وصحية، والوصول إلى المعرفة، ومستوى معيشي لائق.

كما أشار التقرير، إلى نشوء نوع جديد من عدم المساواة في مجالات التعليم، والتطور التكنولوجي، وتغير المناخ.

وفي آخر 28 عامًا، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في تركيا بمقدار 2,13 عامًا.

كما ارتفع متوسط سنوات الدراسة في تركيا، بنسبة 3,1 سنة، بينما ارتفعت سنوات الدراسة المتوقعة بمقدار 7,5 سنة خلال نفس الفترة.

---

[1] التنمية البشرية في تركيا، https://www.cctinvestments.com/ar/human-resources-development-in-turkey/ أغسطس 2016.

وذكر التقرير، أن الدخل القومي الإجمالي للفرد في تركيا، ارتفع أكثر من 120% في الفترة ما بين عام 1990 و2018.

وأشار إلى أن الرقم القياسي للتنمية البشرية في تركيا 2018 والذي بلغ0,806 ، يعقد أقل من متوسط 0,892 بالنسبة للبلدان في مجموعة التنمية البشرية العالية، وفوق المتوسط البالغ 0,779 بالنسبة لدول أوروبا وآسيا الوسطى.

كما كشف التقرير، عن ترتيب مؤشر عدم المساواة بين الجنسين، والذي يعكس عدم المساواة بين الجنسين في ثلاثة أبعاد، وهي الصحة الإنجابية، والتمكين، والنشاط الاقتصادي.

وفي العام الماضي، احتلت تركيا المرتبة 66 من أصل 162 دولة، حيث بلغ مؤشر عدم المساواة بين الجنسين 0,305.

ومما جاء في التقرير "في تركيا، تشغل النساء 17,4% من المقاعد البرلمانية، و44,3% من النساء البالغات قد حصلن على مستوى تعليمي ثانوي على الأقل مقارنة بنظرائهن من الذكور الذين كانت نسبتهم 66,0%.[1]

في سنة 2002 كان مستوى الفقر في تركيا يقدر بنحو 30 في المائة، أي عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الذي تحدده الحكومة بمبلغ 30.4 دولار أمريكي في اليوم. ولم يشكل الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية سوى 12 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل من نصف متوسط الاتحاد الأوروبي الذي يبلغ 25 في المائة. ولم تشكل نفقات المساعدة الاجتماعية للفقراء سوى 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما أثار انتقادات وصفت نظم الدعم الاجتماعي في تركيا بالمجزأة وغير الكافية . وعلى مدى العقد الماضي، ساعد الأداء الاقتصادي القوي ونهج السياسات الاجتماعية الذي يراعي الفقراء والمساعدات الموجهة والمدعومة بمزيد من الموارد في الإسراع في الحد من الفقر. ومن أهم التغييرات التي حدثت تعزيز برامج المساعدة الاجتماعية، وإطلاق التحويلات النقدية المشروطة،

[1] ترك برس: تركيا تتقدم في التنمية البشرية عالميا، https://www.turkpress.co/node/66875، 2019/12/10.

وإجـراء إصلاحات للضمـان الاجتماعي، وتغييـر نظـام الصحـة العامـة الوطنـي. وضمـن برنامـج التحويـلات النقديـة المشـروطة وحـده، الـذي أطلـق فـي عـام 2003، تلقـى أكثر من مليون طفل دعما فـي مجـال الرعايـة الصحيـة، واسـتفاد حوالـى 2.2 مليون مـن مسـاعدات فـي مجـال التعليـم. وتلقـى أطفـال المـدارس أكثـر مـن 1.3مليـار كتـاب مدرسـي منـذ عـام 2003 ضمـن برنامـج توفيـر كتـب مدرسـية جديـدة مجانا، والآن يسـتفيد قرابـة مليـون طفـل مـن النقـل المجانـي إلـى المـدارس . ونتيجـة لهـذه المبـادرات وغيرهـا، انخفضـت النسـبة المئويـة للسـكان الذيـن يعيشـون علـى أقـل مـن 4.30 دولار فـي اليـوم لتصـل إلـى 3.7 فـي المائـة فـي عـام 2010، بعـد أن كانـت 30 فـي المائـة قبـل ثمانيـة أعـوام. وفـي الفتـرة نفسـها، ازدادت المبالـغ المخصصـة لمسـاعدة الفقـراء وللخدمـات الاجتماعية بمعـدل ثـلاث مرات لتصـل حصتهـا إلـى 1.2 فـي المائـة مـن الناتـج المحلـي الإجمالي.

ولا تـزال حصـة النفقـات الاجتماعية مـن الناتـج المحلـي الإجمالي لتركيـا أقـل مـن متوسـط الاتحاد الأوروبي، ولـم يكـن لخطـط المسـاعدة الاجتماعية حتـى الآن الأثر المرجـو علـى مستويات الفقـر. ولزيـادة فعاليتهـا، تعمـل الحكومـة علـى وسـائل جديـدة لقيـاس الفقـر وتقـدم الحمايـة الاجتماعية، وعلـى نُهج جديدة للمساعدات النقديـة والعينيـة، وربـط البرامـج بتأميـن فـرص العمـل وإجـراء مشـاورات متواصلـة مـع المجتمعـات المحليـة والأسر المعيشـية المسـتهدفة.

وكان لتوسـيع وتحديـث الخدمـات الصحيـة آثـار مباشـرة وقابلـة للقيـاس علـى الصحـة العامـة. فالتأميـن الصحـي متـاح اليـوم لجميـع السـكان. وضمـن برنامـج التحـول الصحـي الـذي أطلـق فـي عـام 2003، خُصـص للأسر أطبـاء لتعزيـز الخدمـات الصحيـة الأساسية، إلـى جانـب توفيـر الرعايـة الصحيـة الأولية والرعايـة

المجانيــة فــي حــالات الطــوارئ. وكانــت النتائــج ســريعة ومشــجعة. فــلأول مــرة، يحصــل جميع الأطفال تقريباً على تلقيــح منتظــم مجانــا، ويحصل سبعة ملايين تلميذ على حليب كل يوم مجانا، وتحصل الأمهات والأطفال من غير مقابل على تلميذ على مكملات الحديــد والفيتاميــنD . ووفقــا للإحصائيات الحكومية، هبط معدل وفيات الرضــع إلــى عشــر وفيــات لــكل 1000 ولادة حيــة فــي عــام 2010، بعــد أن كان 29 وفــاة فــي عــام 2003. وهذا الانخفاض الذي بلغ الثلثين في ثمانية أعوام يتجاوز بكثيــر الانخفاض الــذي حــدد فــي إطــار الأهداف الإنمائية للألفية .وتتخطــى السياســات لصالــح الأطفال الرعايــة الصحيــة والتعليــم، إلــى تقديــم المســاعدة للمجتمعــات المحليــة. فقــد بــدأت الحكومــة برنامجهــا الجديــد للدعــم الاجتماعي فــي عــام 2008 بهــدف تعزيــز التماســك الاجتماعي وضمــان التكامــل، وخاصة في المناطق الشرقية الأقل نموا فــي البلــد. وتهــدف مشــاريع البرنامــج إلى زيادة مشاركة المحرومين المهمشين بسبب الفقر والاقصاء الاجتماعي في الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية. وتتجاوز أهداف المشاريع التي بلغ عددها بضعــة آلاف حتــى الآن اســتحداث فــرص عمــل فــي المناطــق ذات الدخــل المنخفــض لتشــمل تقديم الدعم للنســاء والشباب للتعبيــر عــن أنفســهم عبــر إنجــازات ثقافيــة وفنيــة ورياضيــة .غيــر أن المهــم هــو مــا تعنيــه بالفعــل هــذه التحســينات لحيــاة الأسر التركيــة العاديــة. ففــي جميــع أنحــاء البلــد، يمكــن للأهل والأطفال علــى حــد ســواء التطلــع اليــوم إلــى حيــاة صحيــة وآمنــة وهادفــة، هــذا المبــدأ هــو المبــدأ الــذي تنطلــق منــه التنميــة البشــرية والهــدف المنشــود منهــا[1].

ثانيا- التنمية الاقتصادية في تركيا:

[1] محركات التحول في التنمية، https://www.google.com/url، ليوم 2020/02/13.

" أصبحت تركيا موضع حسد دول المنطقة، فهي تتمتع بمعدلات نمو اقتصادية تقترب من مثيلاتها في الصين، كما تنافس الشركات التركية بنجاح في الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وافريقيا وآسيا الوسطى.

يقول" بولند أيمن" وهو ليس عضوا في حزب العدالة والتنمية، بل هو مدير مجموعة من الشركات المتخصصة في منتجات الغابات، إنه سيرحب بفوز حزب العدالة والتنمية بفترة جديدة، وأوضح رجل الأعمال قائلا: في عام 2002، كان نصيب الفرد من الدخل السنوي 3500 دولار، أما في عام 2010 وصل إلى 10آلاف دولار. وتحدث أيمن عن تأثير التقدم الاقتصادي على ازدهار اعماله نظرا لقوة تركيا في الوقت الحالي بفضل سياستها الخارجية الجديدة. وأضاف: ذهبنا إلى قطر والكويت مع رئيس الوزراء (فترة رئاسة أردوغان للحكومة) في يناير وكنت لا أصدق رد الفعل عند وصولنا فهو بطل بالنسبة لهم".
(2)

"حاليا أصبحت تركيا في المرتبة السادسة عشر في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، والسادسة على المستوى الأوروبي، متفوقة بذلك على السويد، والنرويج ، وبلجيكا، ، وسويسرا وذلك من خال عدة أسس أدت إلى النهضة الاقتصادية في تركيا هذه الأسس المتمثلة في توفير مناخ سليم للإنتاج والاستثمار، وكذلك توفير وفرة مالية للمواطن والخزينة من خلال المعادلة الاقتصادية الصحيحة للواردات والمصروفات، ولقد عمل حزب العدالة والتنمية على توفير مناخ مناسب لاستثمار من خلال دعم إنشاء المناطق الاقتصادية في مجال الزراعة والصناعة ووفرة المواد الخام واليد العاملة وإمكانيات النقل، وقوة السوق، والاهتمام بتقديم الحوافز، واعطاء أولوية لدعم الصناعات الدفاعية الوطنية ودعم أنشطة البحث والتطوير وتشجيع الشركات التركية على الإنتاج، وتوسيع مجالات التعاون بين

---

(2) مزياني فيروز: ***النموذج التنموي التركي: التكامل بين المفهوم الشامل للتنمية والمفهوم التنموي للعدالة الاجتماعية***، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد08، جامعة باتنة 01، 2016، ص277.

القطاع الصناعي والجامعات في نطاق ما يسمى بالتكنوبارك، والاعتماد على التجارة الإقليمية.

مر الاقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة طيلة الفترة الواقعة ما بين الأزمة الاقتصادية الداخلية سنة 2001 والأزمة الاقتصادية العالمية 2008 ولقد انعكس هذا التحول على النحو التالي: [1]

- ✓ قفز الناتج القومي الإجمالي بين عامي 2002-2008 من 300مليار دولار إلى 750 مليار دولار، بمعدل نمو بلغ 6.8.
- ✓ قفز معدل الدخل الفردي للمواطن في نفس السنة من حوالي 3300 إلى حوالي 10000 دولار• .
- ✓ سجل الاقتصاد التركي في الفصل الأول من سنة 2011 نمو قدر ب 11 %ويتوقع أن تشكل تركيا وضعا اقتصاديا مهما على المستوى العالمي إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التغيرات بعيدة المدى التي يتوقع أن تطرأ على الخريطة الاقتصادية العالمية والدور التركي المتنامي والرائد على المستوى الدولي، حيث أثبتت المنتجات التركية قدرتها على أن تنافس دوال مثل: وروسيا ومصر، وإيران من خلال موقعها الجغرافي الذي يتوسط القارات الثالث أوروبا وآسيا وإفريقيا.[1]

وستصبح تركيا ثالث أسرع دول العالم نموا في الربع الأخير من 2020 بعد الفلبين والصين، وقدر مسح لوكالة بلومبرج عودة نمو إجمالي الناتج المحلي التركي إلى التعافي بنسبة تصل إلى 5%. وحسب التقرير، طبقت تركيا العام الماضي حزمة من السياسات

---

[1] مزياني فيروز، مرجع سابق، ص279.

[1] مزياني فيروز، مرجع سابق، ص280.

التحفيزية التي تشمل خفض أسعار الفائدة وزيادة الإنفاق العام، وسيكون من شأن هذه السياسات علاج الخلل الذي أصاب الاقتصاد خصوصا بعد انهيار العملة المحلية عام 2018.

وحسب مسح لوكالة بلومبرج، توقع محللون أن يصل النمو في إجمالي الناتج المحلي التركي إلى 5% في الربع الأخير من 2020 صعودا من 1% في الربع الثالث.

وقال اقتصاديون من بنك جولدمان ساكس جروب: السلطات التركية تولي النمو اهتماما بارزا. وذلك بالنظر إلى العدد الكبير من أدوات السياسة النقدية والمالية وشبه المالية التي تم تدشينها، لكننا نعتبر أن النمو الذي سيتحقق سيكون مقابل تكلفة باهظة.

وبرغم نجاح تركيا في التغلب على ركودها الفني الأول لها خلال عقد كامل لكنها تخاطر بالتضحية بالاستقرار الاقتصادي مستقبلا، حسب تقرير لوكالة بلومبرج. يرجع السبب إلى أن تعافي النمو الاقتصادي في تركيا سيجئ مدعوما بانتعاش إنفاق المستهلك والإقراض المصرفي. وترتب على هذا عجز الحساب الجاري في آخر شهرين من 2019 وصعود معدلات التضخم. وتراجعت قيمة الليرة التركية لتصل إلى أدنى مستوياتها خلال تسعة أشهر اليوم الخميس. وأصبحت الليرة صاحب أسوأ أداء من بين عملات الأسواق الناشئة خلال الشهر الجاري بعد الريال البرازيلي والروبل الروسي. وتعتمد السلطات التركية على الائتمان الرخيص كوسيلة لدفع الاقتصاد للنمو. وقام محافظ جديد للبنك المركزي عينه الرئيس رجب طيب أردوغان في يوليو بخفض أسعار الفائدة بنحو 200,1 نقطة أساس بنهاية 2019. وقالت الحكومة أنها تستهدف تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 5% خلال الفترة من 2020 إلى 2022. ويعني هذا أن تستهدف أن تكون واحدة من أسرع دول العالم نموا.

والتحدي الذي يواجه تركيا حاليا هو ضمان الزخم الكافي في وجه التهديدات العالمية مثل تفشي فيروس كورونا الذي يهدد حركة تنقل الناس والبضائع وسلاسل الإمداد.[1]

توضح البيانات أن قطاعي الزراعة والصناعة يحافظان على حصة شبه ثابتة من المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي، خلال فترة الدراسة، ويعد عام 2002 هو الأفضل بالنسبة لقطاع الزراعة حيث بلغت نسبته 11.7%، بينما عام 2014 هو الأقل بنسبة بلغت 8%. ونفس الشيء ينطبق على قطاع الصناعة، فيعد عام 2002 هو الأفضل من حيث مساهمة القطاع في الناتج المحلي، وعام 2014 هو الأقل. وفي نفس عام المقارنة يلاحظ أن قطاع تجارة السلع والخدمات كان الأفضل حيث زادت مساهمة القطاع إلى 27.7% في عام 2014، بينما كانت هذه النسبة 25.2% في عام 2002.

ولكن الملاحظة المهمة أن قطاع الخدمات كان له النصيب الأكبر في الناتج المحلي، ويرجع ذلك بنسبة كبيرة إلى مساهمة قطاعي السياحة والتجارة السلعية، فمنذ عام 2003 ومساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي لا تقل عن 60%، ووصلت في عام 2009 إلى أعلى مستوياتها بنسبة 65.6%، ويعود ذلك لما ترتب على الأزمة المالية العالمية من تراجع في النمو الاقتصادي وركود حركة الصناعة والإنتاج بشكل عام.[1]

التجربة التنموية التركية مستمرة حيث بدأت الإصلاحات أولا بالاقتصاد ثم البيئة والتعليم والصحة والطاقة والحكم المحلي ومساهمة تركيا في حل المشاكل العالمية وتطبيق تركيا للنمو الأخضر كآلية للنمو المستمر عبر سياسات متكاملة مع الاقتصاد والمجتمع والبيئة، كما نجحت تركيا في إنجاز هيكل اقتصادي تنافس ي مستند على تحسين مستويات معيشة المجتمع وتحقيق تكافؤ الفرص. إن الميزة الأساسية للاقتصاد التركي هي تنوع الأنشطة الاقتصادية ومهارة ورخص اليد العاملة وتوفرها على عكس اقتصاديات بعض

---

[1] أيمن عزام: تركيا ثالث أسرع دول العالم نموا في الربع الأخير من 2020، جريدة المال، فيفري2020.https://almalnews.com

[1] عبد الحافظ الصلوي: خرائط القوى الاقتصادية التركية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، يونيو2016، ص-ص-7.

الدول العربية التي تعتمد بشكل أساسي على قطاعي النفط والغاز حيث يتوزع النشاط الاقتصادي التركي على عدة قطاعات إنتاجية وخدماتية منها: الزراعة والصناعة والخدمات. الرؤية الاقتصادية التي اعتمدتها تركيا مبنية على تفعيل كافة العلاقات الاقتصادية داخل الدولة من خلال تفعيل كافة الإمكانيات على أحسن قدرة، وأحسن إنتاج وأوسع سوق، وأكبر ربح معنوي ونجاح مالي[1].

وفي آخر الاحصائيات الخاصة بالسداسي الأول من سنة 2021، " فقد بلغت صادرات تركيا خلال الخمس الأشهر الأولى 85 مليارا و219 مليونا و653 ألف دولار، أين حقق قطاع الزراعة التركي أعلى مستوى صادرات في تاريخه خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري (2021) مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغت قيمة صادراته أكثر من 11 مليار دولار. وبحسب مجلس المصدرين الأتراك، فإن صادرات القطاع الزراعي في تركيا حققت ارتفاعا بنسبة 18.2بالمئة خلال الفترة ما بين يناير ومايو الماضي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020. وبلغت قيمة صادرات القطاع الزراعي خلال الخمس أشهر الأولى من العام الجاري (2021) 11 مليارا و57 مليونا و202 ألف دولار".[2]

ختاما لما أوردناه في النموذج التنموي التركي، نشير إلى أن التنمية الإدارية تجسدت في القيادة الرشيدة التي حولت تركيا من دولة مدينة إلى المؤسسات المالية العالمية إلى دولة مانحة، يحدث ذلك من خلال عملية سياسية جسدت نضال التيار الاسلامي منذ الربع الأخير من القرن الماضي، أين تحملت القيادات الكثير من الضغوط، وحل كل مرة أي تنظيم سياسي ذات توجه إسلامي من قبل العسكر، رغم ذلك استأثر التيار الإسلامي بمقاليد الحكم، وقلب طاولة التنمية لصالح الباد ولصالح الشعب التركي، الأمر الذي أطماع جعل دولة تركيا تتمدد نحو التوسع الجيوسياسي، وما تدخلها في النزاع الليبي والسوري والأذربيجاني ...إلا دليل على مطامع توسعية، وهو أمر لا نقول أنه مشروع، لكنها تنازع دولا أخرى تقوم بنفس الدور التوسعي في المنطقة على غرار روسيا وأمريكا.

---

[1] مزياني فيروز، مرجع سابق، ص291.

[2] روسيا اليوم: القطاع التركي يحقق أعلى مستوى صادرات في تاريخه، (ليوم 2021/06/5، الساعة 11:48)www. rt arabic.com

يحدث ذلك في وضع سياسي وعسكري واقتصادي وصحي مضطرب للغاية في العالم عامة وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، وفي ظل تضييق من الاتحاد الأوروبي من خلال رفضه انضمام تركيا إليه، وعقوبات أمريكية بسبب شراء تركيا للمنظومة الصاروخية الدفاعية s400 ، وفي ظل أيضا اتفاقية الاستسلام وحل الدولة العثمانية(1923) أين بقيت تركيا محرومة من الاستئثار بمواردها الطبيعية بموجب تلك العقوبات التي سترفع آليا نهاية هده السنة 2023، ما جعل الكثير من الدول الغربية تعلن حالة الطوارئ قبل رفع العقوبات والتضييق على تركيا قدر المستطاع، وهو ما تجلى في انقلاب 2016 ضد الرئيس أردوغان، وما تجلى أيضا في مقاطعة دول الخليج للمبادلات التجارية مع تركيا بحجة التضامن مع السعودية في قضية مقتل خاشقجي، ورهان إعادة انتخاب الرئيس الحالي اردوغان مرة أخرى هدا الشهر (ماي2023) بالرغم ما يمتلكه من شعبية كبرى في تركيا وفي الكثير من الدول الأخرى.